وسائل الاتصال الجماهيرية في العالم العربي : بعض الاستشرافات الأولية.

أ . عزي عبد الرحمن
معهد علوم الاعلام والاتصال
- جامعة الجزائر

هذه المداخلة ليست دراسة مستقبلية ذلك أن الدراسات المستقبلية تقوم على تصور خاص ومنهجية متميزة في رسم ملامح المشاهد والسيناريوهات التي يمكن استجلاء احتمالاتها بناء على استقراء الماضي وتأمل الحاضر وقراءة المعطيات المحيطة بالظاهرة . يضاف الى ذلك أن مثل هذه الدراسات عادة ما تُوكَل الى مؤسسات ومخابر تتضمن فرقا من الباحثين في عدة مجالات معرفية . هذه المداخلة هي عن بعض التحديات المستقبلية التي بدأت تطرحها وسائل الاتصال الحديثة في العالم العربي معرفياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وحضارياً وذلك في زمن يشهد فيه المجتمع المعاصر تحولاً أساسياً من مجتمع ينبني على الانتاجية الي حضارة تقوم على المعرفة أو ما يسمى بالمجتمع الاعلامي أو مجتمع ما بعد التصنيع أو مجتمع ما بعد الرأسمالية ، الخ .

ان ميدان استشراف المستقبل ليس علما في حد ذاته (Futurologie) كما يقول المستقبليون[1] وليس تكهنا اعتباطيا أيضا ولكنه مسلك مشروع يعمد الى استخلاص عناصر التوقع واقتراح البدائل والاستراتيجيات المستقبلية الشيء الذي يمكن من تحميس الرأي العام وتحسيس المسؤولين تجاه موضوع اختيارات المستقبل ، وقد يكون التهوين من النظرة المستقبلية سمة من سمات التخلف إذ أن التطور لا يتخذ مساره في المجتمع اذا لم يُمَكِّن هذا الأخير نفسه من وسائل التفكير في المستقبل .

ونجد أن النظرة الاستشرافية حاضرة في التراث العربي الإسلامي وتتضمن اللغة العربية عدة تعابير تحمل معنى الاستشراف ومن ذلك الاستبصار . فالاستبصار تصور الأشياء والتخطيط لها قبل الشروع في تجسيدها . ويعكس المثل الشعبي عندنا هذا

المعنى «العين البصيرة» . ويقول أحد المستقبليين في هذا السياق «إن أزمتنا في العالم الاسلامي اليوم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية هي بالأساس أزمة استبصار[2]» . وقد ورد معنى الاستبصار في عدة آيات قرآنية نذكر منها قوله تعالى : ﴿ولتنظر نفس ما قدمت لغد﴾[3] وقوله ﴿أولم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مُبصرًا ان في ذلك لآيات لقوم يوقنون﴾[4] وقوله ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم﴾[5] الخ .

ويكون هذا الاستشراف قد واكب بشكل جزئي أو بشكل أساسي عدة حضارات في مختلف الأزمنة ، الا أن الدراسات الإستشرافية بالمقاييس العلمية المنهجية الذي بدأ التعرف عليها تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا . فقد ظهرت أول دراسة مستقبلية سنة 1946 اذ قامت مؤسسة «راند كوربوريسن» (بعقد مع البنتاغون) بإجراء دراسة قصد وضع تصورات عن التطورات في مجال الفيزياء والكيمياء في العشرين سنة القادمة[6] . وقد نمت هذه الدراسات في وسائلها ومناهجها وأصبحت في هذه السبعينات أكثر نجاعة وفعالية[7] .

وجرت أول دراسة مستقبلية عن العالم العربي من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس دون مشاركة عربية أيا كانت . وقد خرجت هذه الدراسة التي كلفت أكثر من 6 ملايين دولار بنماذج خاصة بما يمكن توقعه في القرن الواحد والعشرين[8] . وقد أقام مركز دراسات الوحدة العربية دراسة دالة مستفيضة عن «مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات» وتبنت هذه الدراسة ثلاثة مشاهد عادة ما نجدها ماثلة في الدراسات المستقبلية : المشهد الاتجاهي أي استمرارية الوضع مع احتمال حدوث تغييرات محدودة . ويتمثل هذا المشهد في الدراسة المذكورة في محكومية المنطقة العربية بمنطق التجزئة ، بـ المشهد الاصلاحي (REFORMATION) ويتجسد في مشهد التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية بفعل الاجراءات الاصلاحية الواسعة التي يمكن أن تتخذ في مراجعة التحديات والمخاطر المحدقة بالدولة القطرية ، جـ) مشهد التحول (TRANSFORMATION) ويعين مشهد الدولة العربية الاتحادية أي احتمال قيام وحدة اتحادية تضم معظم الأقطار للعربية الرئيسية[9] .

هذه الدراسة العربية عن المستقبل العربي بالرغم من شموليتها وثقل الجهد التي

ميزها لا تتضمن رؤية أساسية عن مكانة ومستقبل وسائل الاتصال وما تحمله الثورة الاعلامية من تطلعات في المنطقة العربية على المدى المتوسط والبعيد . وقد اكتفت الدراسة عموما بالاشارة الى أهمية دراسة «الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية» اذ جاء في الدراسة :

«ان القيم والثقافة هي الغاية ، والمستحدثات التكنولوجية يجب ألا تتخطى دورها كأداة ، ويجب أن تبقى القيم والثقافة هي الرقيب على حدود استخدام وتعظيم العائد لأي أداة ، ويؤدي تجاهل ذلك بالتأكيد الى اغتراب الانسان وقوة العمل في وسطها التكنولوجي ، والى آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي . ولقد بين لنا التاريخ العديد من فشل تجارب التحديث السريع عندما أهملت القيم الثقافية[10]» .

بعض التساؤلات

ان بعض المعطيات والتساؤلات المثيرة معرفياً واجتماعياً والتي تطرحها عدد من الدراسات التي تسير في منحنى المستقبل تتمثل في :

أن قطاع الاعلام والاتصال أصبح طليعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها التصورات الخاصة باقامة أي مجتمع جديد . وبمعنى آخر ، فقد أضحى هذا الميدان المحرك الأساسي في الحركة الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية في مجتمع الغد . كما تحول القطاع الى مصدر تفاوت وهيمنة ضمن وبين الدول المتباينة شمالا وجنوبا . فما مكانة هذا المجال في المجتمع العربي المستقبلي ؟

ويزداد الدور المتنامي للثقافة في المجتمع المستقبلي بشكل بارز بحكم أنها تشكل مصدر الثروة في مسايرة مجتمع اعلامي أضحت فيه الوسيلة لا تتقيد بحدود الزمان والمكان .

ولا تتوقف مؤثرات التطور في تكنولوجيا الاتصال على الميدان المعرفي والثقافي بل إن مضاعفاتها تمتد الى أسس البنيات الاقتصادية والى التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ذلك أحد هذه التكنولوجيات والمتمثلة في الألياف البصرية (fiber obtics) مثلا ستقلص وحدها في ميدان الاتصالات عن بعد حجم تصديرات النحاس بنسبة 40٪ في بداية هذه التسعينيات ، وقس على ذلك ميادين أخرى مماثلة .

لقد أدى تطور المجتمع الاعلامي المستقبلي الى هيكلة جذرية في أوليات التنمية . فالنموذج التنموي الذي فرض نفسه بعد الثورة الصناعية في أوروبا وما تبعه من محاولات التقليد خارج الوسط الغربي خاصة في الأزمنة الحديثة كان يقوم على أساس عنصرين أساسيين : المواد الخام ورأس المال على اعتبار أن مقصد الدائرة الاقتصادية هو الانتاج . ونجد في مقابل ذلك أن مجتمع ما بعد التصنيع القائم على الاعلام والمعرفة يجعل من الموارد البشرية هي الأساس . فالعناصر الأخرى تظهر قيمتها الإضافية بقدر ما ترتبط بالطاقة البشرية والمعرفية . وقد أضحى نموذج التنمية الانتاجي متجاوزاً في المحيط الغربي وموضوع تساؤل في البلدان الأخرى الناشئة . فالمواد الخام قد تعوضها الموارد البشرية والمعتمدة على المعرفة . أما رأس المال «فأصبح أمرا ثانويا»[11] ذلك أن المؤسسات الصناعية الخدماتية في المجتمع المعلوماتي تعتمد أكثر على المعلومات التي هي أهم رأس المال ان لم تكن هي رأس المال في حد ذاته .

ويتضح أن أي عملية من عمليات التغيير المستهدفة وخاصة في البلدان الناشئة التي يفرض واقعها المتخلف ضرورة التغيير ، تتوقف على الاعلام والمعرفة . فهذا القطاع ملازم وعنصر أساسي في عملية التغيير هذه . فالتغيير بمفهومه الفلسفي هو تحول ينجم من خلال ادخال معلومات ومعرفة جديدة لم تكن متوفرة من قبل أو من خلال معالجة مختلفة أو تركيب مغاير للمعلومات والمعرفة المتوفرة .

ونجد أن ثورة الاتصالات البعدية وما يسمى بالاتصال المباشر عبر الأقمار الصناعية أو إعلامياً بالارسال التلفزيوني والاذاعي المباشر عبر الأقمار الصناعية قد ألغى الحواجز الزمانية بين المجتمعات المتباينة اقتصادياً وحضارياً . وهو الأمر الذي أصبح حقيقة ملموسة في بعض البلدان العربية الواقعة في شمال افريقيا كالجزائر مثلا . وأدى هذا الوضع الى طرح تساؤلات في مفهوم السيادة وهل يمكن أن تكون الوسائل القانونية كافية للتحكم في عملية اختراق الصوت والصورة للحدود الاقليمية خاصة في الدول التي تشكو هشاشة في مقدرتها العلمية والثقافية على مواجهة هذا التحدي . ونجد أن الدول المصنعة كثيراً ما عمدت الى سن تشريعات وطنية ترمي الى تقنين التدفقات دولياً وحماية سيادتها الاقتصادية لما قد يلحق بشركاتها المختلفة من أضرار في الوقت الذي يقوم فيها نشاط هذه الشركات على اختراق حواجز سيادات أخرى .

وتتدخل الثورة الاتصالية بشكل حاضر في مجال اتخاذ القرارات سواء أكانت

اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وحتى الشخصية منها ، ذلك أن حجم المعلومات وتنوعها وتعقدها بفعل ما توفره وسائل الاتصال من آليات وامكانات أصبح يقلص الزمن المطلوب لاتخاذ القرارات ، فالمعطيات والوثائق والمستندات والمراجع المطلوبة في صيرورة اتخاذ القرار أضحت لا تتطلب الزمن المعتاد في مجتمع ما قبل زمن المجتمع الاعلامي .

وقد أحدثت الثورة الاتصالية انفجاراً لم يشهد له مثيل في مجال الانتاج المعلوماتي والمعرفي . ويرى الباحث نيل أن حجم المنشورات العلمية سيجاوز في سنة واحدة من هذه الثمانينيات كل ما نشر في الفترة الممتدة بين عصر النهضة وعام 1976[12] . وما فتئت أكاديميات العلوم في الغرب تواكب التسارع المذهل في مجال المصطلحات العلمية اذ يوضع سنويا 40 ألف مصطلح جديد في مختلف ميادين العلوم . كما وأن المعرفة المعاصرة تزداد بالضعف كل سبع سنوات . وهو ما ولد ما أصبح يعرف بسرعة حركية التاريخ (L'acceleration de L'histiore) أي أن الزمن التاريخي يتغير بوتيرة لم يعهدها الإنسان من قبل .

وأفرزت هذه الثورة الاتصالية عدة مفاهيم عن انعكاسات تطور هذه الثورة على أساليب العمل ونمط الحياة في المجتمع الاعلامي وهي المفاهيم التي مازلنا لم نعتاد عليها وتحدث غموضا وتشويشا واغترابا لدى المستمع في المجتمع العربي كمثل الاستبضاع المتلفز (teleshopping) ، الجريدة الالكترونية (Electeonic rewspaper) ، دليل الهاتف الالكتروني (Electronic yello pages) ، مطار البث (teleport) ، التشبيك (networking) الخ ...

ويضاف الى هذه العوامل مشاكل تتعلق بالمجال الأخلاقي (أثر هذه الثورة على حقوق الإنسان) والقانوني (تدفق المعلومات عبر الحدود) والثقافي (الدخول في المعيارية والقضاء على الثقافات المتنوعة) ، والسياسي (علاقة هذه الوسائل بمشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية) ، والاجتماعي (ملاءمة هذه الثورة لأنماط المعيشة والسلوك في المجتمع) الخ ...

المجتمع الإعلامي القادم

ان ميدان الثورة الاعلامية ليس فقط أرقاماً وتكنولوجيا بل أنه كذلك تغير

أساسي في البنيات الاقتصادية والتشكيلات الاجتماعية والتنظير الاجتماعي والفلسفي .

فقد تحول الاقتصاد من ميدان انتاج السلع (Goods-producing economy) الى ميدان انتاج الخدمات (service- producing economy) وأصبح قطاع الخدمات هو الجزء الأساسي في اقتصاد المجتمع الاعلامي . وتظهر الاحصائيات أن هناك تقلص مستمر في قطاع انتاج السلع يقابله تزايد مستمر في مكانة قطاع الخدمات .[13]

ويرى دانيال بال أن المجتمع يتحول الى ما بعد التصنيع (مقارنة مع المرحلة الصناعية) عندما يصبح منتجا أساسا للاعلام بدلا من كونه منتجا أساسا للسلع ، وعندما تصبح القوة المحفزة هي سلطة الاعلام بدلا من سلطة الآلة . وتتمثل بعض قطاعات الخدمات في : **المجال التجاري** ويشمل الأعمال المصرية ، المالية ، السكن ، الضمان الاجتماعي الخ ؛ **المجال الشخصي** ويتضمن المتاجر الخاصة بالمواد الغذائية ، الأثاث الخ . المطاعم ، محلات تنظيف الملابس ، صالونات التجميل ، المآرب ، الاشهار ، السينما ، الفنادق ، الترفيه ، الخ ؛ **مجال النقل والخدمات العمومية والاتصالات** وتحتوي على الطرق ، النقل ، الطيران ، الاذاعة ، التلفزيون ، مستخدمو الهاتف وهيئة التقنيين ، الكهرباء ، الغاز ، شركة النفط ومستخدميها ، الخ ؛ **ومجال الصحة والتعليم والبحث والحكومة** وتتكون من المستشفيات والجامعات ومراكز البحث ، والحرفيين المستقلين ، وموظفي المصالح الحكومية .

ونجد أنه في سنة 1900 كانت نسبة 7 من كل 10 عمال يتواجدون في قطاع انتاج السلع وتحولت هذه المعادلة سنة 1980 فأصبحت نسبة 7 من كل 10 عمال يتواجدون في قطاع الخدمات (في أمريكا) . ويذكر بال بأن هذا المجتمع الاعلامي يميزه تقلص الطبقة العاملة المنظمة وتزايد أهمية الجماعات الضاغطة . ويعتبر بال أن التوزيع المهني في مجتمع ما بعد التصنيع يتميز بسيادة الفئة التقنية المحترفة ، وأن تطور هذه الفئة وتحكمها في المعرفة النظرية والتكنولوجيا هو الذي يجعل هذا المجتمع فريد من نوعه . ويتبين أيضا أن الارتباطات الدينية والعرقية أكثر أهمية من الارتباطات المهنية . يضاف الى ذلك أن الانشغالات الأساسية في هذا المجتمع اجتماعية أكثر منها سياسية كمشكل الصحة ، والتعليم ، والمحيط ، والجريمة ، والخدمات العمومية الخ . وما يميز هذا القطاع أيضا (ودائما حسب بال) مركزته حول المرأة في فئاته المهنية من مثل معلمات ، وممرضات ، وبائعات التجزئة ، وموظفات اداريات ، الخ . ونجد في

أمريكا أن 73٪ من النساء يعملن في قطاع الخدمات و 23 ٪ فقط يعملن في قطاع انتاج السلع[14] . وتعتبر الميزة الأساسية للعمل في المجتمع الاعلامي في أن الأفراد الآن يتحدثون لأفراد آخرين بدلا من التفاعل مع الآلة .

وتتنوع التنظيرات الاجتماعية الخاصة بطبيعة النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي في هذا المجتمع الاعلامي . ويرى بال ، الذي يعكس المدرسة الوظيفية ، مجتمع ما بعد التصنيع اجماعي (Consensual) وأن الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية تدار بحد أدنى من الصراع كما وأن النظام (order) يتم الحفاظ عليه من خلال المكافئات الاستحقاقية[15] .

ويعتبر الآن تورين ، الذي يمثل النزعة النقدية ، أن المجتمع في المجتمع الاعلامي مبرمج في نظام انتاجي على درجة عالية من التنظيم يتضمن ويراقب صيرورة التعليم ، البحث العلمي ، أنماط الاستهلاك . وترتيب أنظمة الاتصال والسلطة . فالطبقات الاجتماعية لم تعد تستثنى من هذا التنظيم بل تدمج وتستعمل . فالطبقة العاملة الجديدة ، في نظر تورين ، تتألف أساسا مما أسماهم بـ المشاركين التابعين (de pendent participants) ، وعملية السيطرة في هذا المجتمع لا تتم من خلال الملكية ولكن في الاعتماد على «آليات التغيير المهندس ومن ثم على وسائل الادماج الثقافي والاجتماعي[16]» . والمراقبة الاجتماعية في هذه الحالة تتضمن مراقبة أفراد المجتمع ليس فقط في أدوارهم المهنية ، ولكن أيضا كمستهلكين مع العائلة والأصدقاء وفي نمط حياتهم أي في ثقافتهم .

ويقدم روبرت هلبورنر نظرة مغايرة بعض الشيء عن مجتمع ما بعد التصنيع اذ يرى بأن هذا المجتمع لم يبرز نتيجة تقلص الصناعي أو قطاع انتاج السلع . ويقرأ هلبورنر الاحصائيات بطريقة توضح أن نسبة المستخدمين في القطاع الصناعي لم تتغير أساسا على امتداد هذا القرن في جل البلدان الغربية ، فالتغير الأساسي تمثل في تحول المستخدمين من القطاع الفلاحي الى قطاع الخدمات . بمعنى آخر ، فان التقلص حدث في القطاع الفلاحي لصالح الخدمات دون أن يحدث تغيير معتبر في القطاع الصناعي الذي حافظ على مكانته خلال الفترة المذكورة[17] . أيضا ، فان الآلية الفلاحية وصناعات السماد الكيميائي وكذا الوكالات الفلاحية الحكومية ترتبط وظيفيا بالقطاع الفلاحي ، رغم أنها رسميا تصنف في اطار القطاع الصناعي أو قطاع

أمريكا أن 73٪ من النساء يعملن في قطاع الخدمات و 23 ٪ فقط يعملن في قطاع انتاج السلع[14] . وتعتبر الميزة الأساسية للعمل في المجتمع الاعلامي في أن الأفراد الآن يتحدثون لأفراد آخرين بدلا من التفاعل مع الآلة .

وتتنوع التنظيرات الاجتماعية الخاصة بطبيعة النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي في هذا المجتمع الاعلامي . ويرى بال ، الذي يعكس المدرسة الوظيفية ، مجتمع ما بعد التصنيع اجماعي (Consensual) وأن الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية تدار بحد أدنى من الصراع كما وأن النظام (order) يتم الحفاظ عليه من خلال المكافئات الاستحقاقية[15] .

ويعتبر الآن تورين ، الذي يمثل النزعة النقدية ، أن المجتمع في المجتمع الاعلامي مبرمج في نظام انتاجي على درجة عالية من التنظيم يتضمن ويراقب صيرورة التعليم ، البحث العلمي ، أنماط الاستهلاك . وترتيب أنظمة الاتصال والسلطة . فالطبقات الاجتماعية لم تعد تستثنى من هذا التنظيم بل تدمج وتستعمل . فالطبقة العاملة الجديدة ، في نظر تورين ، تتألف أساسا مما أسماهم بـ المشاركين التابعين (de pendent participants) ، وعملية السيطرة في هذا المجتمع لا تتم من خلال الملكية ولكن في الاعتماد على «آليات التغيير المهندس ومن ثم على وسائل الادماج الثقافي والاجتماعي[16]» . والمراقبة الاجتماعية في هذه الحالة تتضمن مراقبة أفراد المجتمع ليس فقط في أدوارهم المهنية ، ولكن أيضا كمستهلكين مع العائلة والأصدقاء وفي نمط حياتهم أي في ثقافتهم .

ويقدم روبرت هلبورنر نظرة مغايرة بعض الشيء عن مجتمع ما بعد التصنيع اذ يرى بأن هذا المجتمع لم يبرز نتيجة تقلص الصناعي أو قطاع انتاج السلع . ويقرأ هلبورنر الاحصائيات بطريقة توضح أن نسبة المستخدمين في القطاع الصناعي لم تتغير أساسا على امتداد هذا القرن في جل البلدان الغربية ، فالتغير الأساسي تمثل في تحول المستخدمين من القطاع الفلاحي الى قطاع الخدمات . بمعنى آخر ، فان التقلص حدث في القطاع الفلاحي لصالح الخدمات دون أن يحدث تغيير معتبر في القطاع الصناعي الذي حافظ على مكانته خلال الفترة المذكورة[17] . أيضا ، فان الآلية الفلاحية وصناعات السماد الكيميائي وكذا الوكالات الفلاحية الحكومية ترتبط وظيفيا بالقطاع الفلاحي ، رغم أنها رسميا تصنف في اطار القطاع الصناعي أو قطاع

أمريكا أن 73٪ من النساء يعملن في قطاع الخدمات و 23 ٪ فقط يعملن في قطاع انتاج السلع[14] . وتعتبر الميزة الأساسية للعمل في المجتمع الاعلامي في أن الأفراد الآن يتحدثون لأفراد آخرين بدلا من التفاعل مع الآلة .

وتتنوع التنظيرات الاجتماعية الخاصة بطبيعة النظام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي في هذا المجتمع الاعلامي . ويرى بال ، الذي يعكس المدرسة الوظيفية ، مجتمع ما بعد التصنيع اجماعي (Consensual) وأن الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية تدار بحد أدنى من الصراع كما وأن النظام (order) يتم الحفاظ عليه من خلال المكافئات الاستحقاقية[15] .

ويعتبر الآن تورين ، الذي يمثل النزعة النقدية ، أن المجتمع في المجتمع الاعلامي مبرمج في نظام انتاجي على درجة عالية من التنظيم يتضمن ويراقب صيرورة التعليم ، البحث العلمي ، أنماط الاستهلاك . وترتيب أنظمة الاتصال والسلطة . فالطبقات الاجتماعية لم تعد تستثنى من هذا التنظيم بل تدمج وتستعمل . فالطبقة العاملة الجديدة ، في نظر تورين ، تتألف أساسا مما أسماهم بـ المشاركين التابعين (de pendent participants) ، وعملية السيطرة في هذا المجتمع لا تتم من خلال الملكية ولكن في الاعتماد على «آليات التغيير المهندس ومن ثم على وسائل الادماج الثقافي والاجتماعي[16]» . والمراقبة الاجتماعية في هذه الحالة تتضمن مراقبة أفراد المجتمع ليس فقط في أدوارهم المهنية ، ولكن أيضا كمستهلكين مع العائلة والأصدقاء وفي نمط حياتهم أي في ثقافتهم .

ويقدم روبرت هلبورنر نظرة مغايرة بعض الشيء عن مجتمع ما بعد التصنيع اذ يرى بأن هذا المجتمع لم يبرز نتيجة تقلص الصناعي أو قطاع انتاج السلع . ويقرأ هلبورنر الاحصائيات بطريقة توضح أن نسبة المستخدمين في القطاع الصناعي لم تتغير أساسا على امتداد هذا القرن في جل البلدان الغربية ، فالتغير الأساسي تمثل في تحول المستخدمين من القطاع الفلاحي الى قطاع الخدمات . بمعنى آخر ، فان التقلص حدث في القطاع الفلاحي لصالح الخدمات دون أن يحدث تغيير معتبر في القطاع الصناعي الذي حافظ على مكانته خلال الفترة المذكورة[17] . أيضا ، فان الآلية الفلاحية وصناعات السماد الكيميائي وكذا الوكالات الفلاحية الحكومية ترتبط وظيفيا بالقطاع الفلاحي ، رغم أنها رسميا تصنف في اطار القطاع الصناعي أو قطاع

الخدمات على التوالي . وقد تأثر التزايد في قطاع الخدمات بعدد كبير من الوظائف المنزلية التي لم تكن تصنف في السابق والتي أصبحت الآن تصنف في قطاع انتاج الخدمات (من مثل تنظيف الملابس ، صناعات التغذية ، العناية بالكبار ، الخ .) .

ويعتبر هيلبرونر أن مجتمع ما بعد الرأسمالية يسمى كذلك على اعتبار أن هناك اجماع اقتصادي بأن موارد ينبغي أن تمول المشاريع «الاشتراكية» مثل الأجور المضمونة ، العلاوات العائلية ، برامج الصحة العامة ، ومساعدات قطاع التربية . ويشير هيلبرونر الى أن المرحلة الصناعية كانت تستند على الانتاجية الفلاحية تماما كما يستند قطاع الخدمات على الانتاجية الصناعية المتطورة .

جدول 1

جدول يوضح توزيع المستخدمين على القطاعات الثلاث في عدد من البلدان (بالنسب)

البلد		الفلاحة	الصناعة	الخدمات
الولايات المتحدة	1900	٪ 38	٪ 38	٪ 42
	1970	٪ 4	٪ 35	٪ 62
فرنسا	1950	٪ 35	٪ 45	٪ 20
	1970	٪ 17	٪ 39	٪ 44
ألمانيا الغربية	1950	٪ 24	٪ 48	٪ 38
	1968	٪ 10	٪ 48	٪ 42
أنجلترا	1950	٪ 6	٪ 56	٪ 39
	1970	٪ 4	٪ 45	٪ 50

المصدر : Paul P.53

وسائل الاتصال في الغرب وفي المنطقة العربية

ان قطاع الخدمات القائم على الاعلام والمعرفة يُمثل في الوقت الحالي نسبة 56٪ من اجمالي الناتج القومي لأوروبا العشر ويوظف 54٪ من القوة العاملة في أمريكا ، ونجد أن 95٪ من مجموع الاستثمارات في تكنولوجيات الاعلام تتم في بلدان الشمال بينما تمثل هذه النسبة 5٪ فقط من بلدان الجنوب . وتصدر البلدان المصنعة حوالي 93٪ من مجموع الأمتعة الثقافية مثل التلفزيونات والمذياعات ومسجلات الصوت ومعدات التصوير الشمسي ومعدات تسجيل الصور المتحركة ولا تصدر بلدان العالم الثالث الا 7٪ من هذه المنتجات . وفي الواقع فان التباين بلغ أشده في هذا القطاع بين الشمال والجنوب وذلك في ميادين المكتبات ، المجلدات ، عدد العناوين المنشورة ، مراكز التوثيق ، بنوك المعلومات ، أجهزة الهاتف ، الاذاعة والتلفزيون ، العقول الالكترونية ، الأقمار الصناعية ، الخ .

ونجد في مقابل ذلك أن هناك عدة عوائق تقف أمام تطور قطاع الاعلام والاتصال في العالم العربي نذكر منها :

أ) – نسبة الأمية التي تصل 56٪ في المنطقة والتي تعوق عملية نمو الصحافة المكتوبة وكل ما ينتمي الى عالم الكتوب .

ب) – عدم مسايرة قطاع التعليم لهذه التغيرات . فالبلدان العربية تخصص 30٪ من ميزانيتها لقطاع التعليم بينما لا يمثل طلبة الجامعات سوى 10٪ ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 24 سنة (4٪ من هذه النسبة فقط ينهون دراستهم الجامعية) .

جـ) – ضآلة البحث العلمي في هذا المجال اذ أنه وفي الوقت التي تخصص فيه الدول المصنعة 3٪ من الدخل القومي لميدان البحث العلمي ككل نجد أن الدول العربية لا تخصص الا نسبة 0,25٪ وهي من أقل النسب في العالم . وفي هذا السياق يلاحظ أن نسبة الباحثين في ميدان البحث العلمي والتنمية في الدول النامية يبلغ 125 لكل مليون نسمة بينما يصل ذلك الى 3000 لكل مليون نسمة في البلدان المصنعة (1980) . وقد بلغت مصاريف البحث والتنمية 208 مليار دولار لا يمثل الجنوب منها سوى 6٪ .

د) – هجرة الاطارات العربية إذ تشير بعض التقديرات مثلاً أن هناك على الأقل 500 ألف من المهندسين في البلدان العربية ، بينما هناك أكثر من 250 ألف

مهندس عربي يشتغلون خارج العالم العربي ، وفي المجموع نجد أن هذا العدد 750 ألف مهندس يفوق عدد المهندسين في فرنسا وألمانيا . كما يوجد في المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا 700 باحث مغربي ذو مستوى الدكتوراه[18] .

يضاف الى ذلك عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية ساهمت في عدم نمو هذا القطاع ومواكبته للتطورات الحاصلة في المحيط الدولي .

ان تحديد بعض الملامح المستقبلية حول وسائل الاتصال بالمنطقة العربية تتطلب التحكم في الحاضر والواقع الذي ننطلق منه . فما هي وضعية هذه الوسائل في العالم العربي في عالم اليوم ؟

يلاحظ أن هناك ظاهرتين تميزان تواجد هذه الوسائل :

أ) – اضعاف عالم المكتوب ، اذ أن عدد عناوين الكتب الصادرة في البلدان العربية كان 4000 عنوانا سنة 1965 وارتفع الى 7000 سنة 1985 بينما كان عدد عناوين الكتب في البلدان المصنعة 366000 سنة 1965 ، فارتفع الى 581.500 سنة 1985 . ونجد أن عدد عناوين الكتب لكل مليون نسمة قد انخفض في البلدان العربية من 38 سنة 1965 الى 37 سنة 1985 بينما ارتفع عدد هذه العناوين من 357 سنة 1965 الى 490 عنوان لكل مليون نسمة سنة 1985 في البلدان المصنعة . وينطبق ذلك على الجرائد اليومية أيضا . فقد بلغ توزيع الجرائد اليومية في البلدان العربية 6 ملايين سنة 1984 بينما بلغ العدد 319 مليون في نفس السنة بالبلدان المصنعة . وتتكرر هذه الظاهرة في شأن انتاج واستهلاك ورق الصحف والأنواع الأخرى من الورق للطباعة والكتابة . وما يلاحظ في نفس السياق أن عالم المكتوب هذا يمس فئة نخبوية وعادة ما يكون ممركزا في المجتمعات الحضرية الكبرى وقلما نجد اعلاما جهويا في مجال المكتوب . ان اضعاف المكتوب اضعاف حضاري ذلك أن المكتوب هو الذي يسمح بالتراكم ويشكل الحزام الذي تنتقل عبره الثقافة من جيل لآخر ، ونجد أن بداية عصر النهضة بأوروبا ارتبط باختراع الطباعة وظهور الصحيفة .

ب) – تنمية الوسائل السمعية البصرية وتوسيع شبكاتها ، فقد ارتفع عدد محطات بث اذاعة الراديو في البلدان العربية من 160 سنة 1965 الى 500 سنة 1985 وارتفع

عدد أجهزة الراديو من 6 ملايين سنة 1965 الى 43 مليون سنة 1985 ، وقد ارتفع عدد أجهزة الراديو لكل ألف نسمة من 56 سنة 1965 الى 220 سنة 1985 . وقفز عدد أجهزة التلفزيون من 900.000 سنة 1965 الى 16 مليون سنة 1985 . وارتفع كذلك عدد أجهزة التلفزيون لكل ألف نسمة من 8 سنة 1965 الى 85 سنة 1985[19] . ويلاحظ كذلك تزايد معتبر في تواجد الهاتف والتلكس والوسائل الاقتصادية الحديثة الأخرى من فيديو واعلام آلي وفاكس وكذا الارتباط بقنوات البث الأجنبية .

بعض المشاهد المستقبلية

يمكن وباقتباس نمط التصورات السائد في الدراسات المستقبلية أن نلحظ ثلاث احتمالات تخص مستقبل وسائل الاتصال في العشرين سنة القادمة بالعالم العربي :

أ - الاحتمال الاتجاهي : ويعني ذلك استمرار تطور وسائل الاتصال على النحو الذي ميزها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، أي مزيد من اقتناء وتواجد الوسائل السمعية البصرية والوسائل الحديثة للاتصال الأخرى كالفيديو والاعلام الآلي والارتباط بشبكات المعلومات وامكانية التقاط مختلف القنوات الأجنبية . وستمس هذه الوسائل الفئات النخبوية وبعض القطاعات الخاصة في الاقتصاد الوطني أولا ثم تمتد هذه الوسائل تدريجيا الى الفئات الاجتماعية الأخرى بقدر ما تصبح هذه الوسائل أقل تكلفة بفعل تطور التكنولوجيا في هذا المجال وبقدر ما يعمل ذلك على ادماج البلدان العربية في النمط الاستهلاكي والثقافي الغربي . وسيزداد الاعتماد على البرامج والمنتوجات الثقافية الغربية بشكل بارز نظرا لطبيعة المحتويات التي تتطلبها هذه الوسائل الحديثة من جهة وتزايد تكلفة المنتوجات الثقافية والترفيهية السمعية البصرية أو ما يسمى بالوسائل اللينة (أي محتويات هذه الوسائل) وذلك على الرغم من بعض المحاولات الفردية أو الاقليمية هنا وهناك والهادفة الى تغطية جزء من هذا العجز في مجال المنتوج الثقافي والاعلامي (المسموع والمرئي) وستحافظ الصحافة المكتوبة والمطبوعات المكتوبة عامة على مكانتها المتواضعة جدا رغم تزايد عدد المتخرجين من نظام التعليم وانحصار جزئي في معدلات الأمية في عينة من الأقطار العربية . ومثل هذا الاحتمال سوف لن يؤدي الا الى ترسيخ التبعية الثقافية والمعرفية تجاه العالم الغربي وتكريس ظواهر الانعزال والاغتراب داخل المجتمع العربي .

جدول 2 جدول مؤشرات المغرب العربي الكبير عام 2000

السنة	1980						2000 المستقبل الممكن
المؤشر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع	المجموع
المساحة (بآلاف كلم2)	165	2380	1760	710	1030	6045	6045
السكان (بالمليون)	6,2	19	3,25	20	1,65	50,1	90
الكثافة السكانية (نسبة ٪ كلم2)	38	8	1,8	2,8	1,6	8,3	15
المعدل السنوي لنسبة النمو الديمغرافي	2,1	3,3	4,1	2,9	2,7	3	2,5
السكان القرويون (٪ من المجموع)	50	40	50	60	75	50	45
المعدل السنوي لنمو السكان الحضريين (٪)	4,0	6,0	8,0		8,5	4,5	5,5
نسبة السكان الأقل من 15 سنة (٪)	42	47	42		46	46	42
نسبة القوة النشطة (24/15 سنة) من مجموع السكان	55	49	51	50	52	50	55
توزيع القوة النشطة (٪)							
الفلاحة	35	32	20	53	5	40	32
الصناعة	32	31	27	21	30	25	30
الخدمات	33	44	53	26	30	35	42
التعليم (بالالف)	1050	3225	680	220	93	7246	10000
الابتدائي	290	1000	330	800	17	3435	800
العالي	34	100	21	101	1	257	1000
المجموع	1374	4325	1031	3101	109	1940	25000
نسبة البنات في السكان المتعلمين (٪)							
الابتدائي	42	42	48	38	30	21	49
الثانوي	37	39	42	38	30	39	45
العالي	33	25	36	21	10	26	40
النفقات العمومية على التعليم (٪ من الانتاج الوطني الاجمالي (1979)	6,5	3,8	4,2	6,5	6	5	7,5
النفقات على البحث والتنمية (٪)	–	–	–	–	–	0,3(ب)	1,5 –1
نسبة الأمية (٪)	40	60	40	65	75	57	20
الانتاج الوطني الاجمالي (دولار 1980)	8500	3600	26000	17500	500	88500	240000 مليون
الانتاج الوطني الاجمالي حسب الفرد (دولار 1980)	1300	1900	8600	860	320	1750	4000

السنة	1980					2000 المستقبل الممكن
المؤشر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع	المجموع
نسبة معدل النمو السنوي للانتاج الوطني الاجمالي حسب الفرد (المعدل السنوي (٪)							
1960 – 1979	4,8	2,4	5,8	2,6	1,9	1,0	5
1970 – 1979	7,5	2,8	– 1,6	3,5	0,7	3,2	(1990 – 1999)
نسبة التضخم 1980 بالنسبة لـ 1979 (٪)	10	9,5	–	9,5	11	10	6 – 7
المعدل السنوي لنسبة نمو الانتاج الفلاحي (1970 – 1979) (٪)	5,1	0,6	11,8	– 0,3	– 1,4	2	5
الاكتفاء الذاتي الغذائي (1980) (٪)	55	50	–	75	–	65	85
الديون الخارجية (٪) (مليون دولار 1980)	3100	15300	0	6300	6600	235000	50000
نسبة المبلغ من الانتاج الداخلي الاجمالي	43,5	44	0	40	121	33	20
المبلغ الصافي للاقتراض بعد التسديد من رأس المال (1979) (مليون دولار 1979)	591	2647	–	1046	28	4319	7500
نصيب التجارة مع البلدان المصنعة (٪)	85	95	96	84	90	90	65
نصيب التجارة الداخلية بين بلدان المغرب العربي من مجموع التجارة الخارجية (٪)	2	0,5	0,5	1	–	0,6	10
الفلاحة في الانتاج الداخلي الاجمالي (٪)	16	7	2	20	27	9	15
الصناعة في الانتاج الداخلي الاجمالي (٪)	33	58	73	32	33	55	50
الخدمات في الانتاج الداخلي الاجمالي (٪)	51	35	25	48	40	36	35
عدد السكان بالنسبة لكل طبيب (177)	4500	5000	900	10000	15000	5000	2500
السكان المزودون بالماء العذب (٪)	77	70	100	55	30	65	90
وفيات الأطفال (بالنسبة لـ 1000 مولود قبل السنة الأولى)	80	110	50	120	–	110	50
معدل أمل الحياة (سنة)	85	56	58	56	43	56	62
رواج الجرائد (بالنسبة لـ 1000 ساكن)	44	22	20	21	02	25	60
المقاعد في السينما بالنسبة لـ 1000 ساكن)	9	11	8	9	6	9	20
عدد أجهزة الراديو بالنسبة لـ 1000 ساكن)	155	46	170	110	70	130	300
عدد أجهزة التلفزيون بالنسبة لـ 1000 ساكن)	48	56	45	40	–	45	120
السواح (بالألف)	1600	300	–	100	–	أكثر من 3000	10000 (ب)

المصدر : المهدي ، ص . 250 – 251 .

(أ) ثلثهم من المغرب العربي .

(ب) تقديرات .

ب – الاحتمال الاصلاحي : ويتمثل هذا الاحتمال في احداث تغييرات معتبرة في كيفية التعامل مع هذه الوسائل واستخدامها في المجالات التنموية اقتصاديا وثقافيا . وهذا الاحتمال سيعمل على تكثيف العمل الانتاجي السمعي بصري بالتوجه نحو تصوير وتسجيل الأنماط الثقافية الشعبية ومظاهر الحياة اليومية في المجتمع العربي الشيء الذي يمكن من تجاوز عقبة التكاليف التي يتطلبها انتاج الشركات السنمائية والتلفزيونية الكبرى من جهة ويجعل المواطن العربي قريبا عن واقعه بعيدا عن مجالات الاستقطاب من وسائل الاتصال الغربية وما تبثها من محتويات . كما يتضمن هذا الاحتمال تدعيم التعاون الاقليمي والعربي في مجال الانتاج السمعي بصري وتوسيع دائرة هذا التعاون الى مجموعات دولية تتقارب إقتصادياً ومصلحياً مع المجموعة العربية . ويعمل هذا التوجه الاصلاحي على تقنين وضبط عملية البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية من الدول الغربية الى الدول العربية وذلك بسن قوانين وتشريعات تجعل من عملية التقاط هذه القنوات الغربية مكلفة اقتصاديا على الأقل . ويسعى هذا التوجه أيضاً الى دعم قطاع التعليم بمختلف أشكاله وباستخدام الوسائل الحديثة للاتصال هذه أملاً في تقليص أساسي في معدلات الأمية . ومثل هذا التوجه سيعمل على تنمية القدرات الذاتية ثقافيا واعلاميا في المنطقة العربية ويحد من عملية التأثيرات المختلفة التي أصبحت تمارسها وسائل الاعلام الغربية في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية ، الخ .

ج – الاحتمال التحولي ويرمز ذلك الى احداث قطيعة مع طريقة تواجد هذه الوسائل والتعامل معها في مختلف الميادين . ويتضمن هذا الاتجاه الاستثمار المكثف في مجال صناعة الوسائل الحديثة للاتصال أملا في تحقيق استقلالية في مجال انتاج هذه الوسائل ، وهذا الاختيار يتطلب موارد مالية وبشرية هائلة وكذا تعاون دولي في ظرف لم يعد فيه المجال الدولي يسمح بهذا التوجه . كما وأن هذا التوجه يتضمن احداث شبه قطيعة مع المنتوج الثقافي الغربي باحداث قوانين وتشريعات تمنع عملية التقاط القنوات الغربية من طرف الجمهور الواسع وتقليص زمن التعرض الى وسيلة التلفزيون والوسائل التابعة لها . وسيعمل هذا التوجه على تسطير برامج فعالة قصد تقليص أو القضاء بصفة جذرية على ظاهرة الأمية بالتعاون مع قطاع التعليم وباستخدام وسائل الاتصال المتنوعة . وهذه الاهتمامات تربط بدورها باحتمالات أخرى على المستويات

الاقتصادية والسياسية والدولية وهو الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على مسار هذه التوجهات على الأمدين القريب والمتوسط .

هوامش

(☆) مداخلة ألقيت في ندوة غيث عاطف العلمية التي نظمها قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الاسكندرية في الفترة ما بين 22 و 25 /2/ 1992 بالجامعة المذكورة .

(1) المهدي المنجرة ، الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي ، وماضي **المستقبل** ، عيون ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1991 ، ص . 276 .

(2) نفس المصدر ص .39 .

(3) الحشر ، الآية 18 .

(4) النمل ، الآية 86 .

(5) فصلت ، الآية 53 .

(6) المهدي ، ص . 35 .

(7) أهم الدراسات العشر المستقبلية خلال السبعينيات .

1972 : Halte à la croissance, Rapport du Club de Rome, D. Meadows.
1974 : Stratégie pur demain, Rapport du Club de Rome, M. Mesavoie et E. Pastel.
1976 : Un Monde pour tous, le modèle Latino-Américain, Amilcan Herrera.
1976 : Rio, Reshaping the international Order, Rapport du Club de Rome, Jan Tinbergen.
1977 : 1999 : L'Expertise de Vasili Leontieff, Canter, et Petri, Nations-Unis.
1978 : Les soins de santé primaires, Déclaration d'Alma Ata, OMS-UNICEF.
1979 : Quelle Afrique en l'an 2000 ? Organisation de l'Unité Africaine.
1979 : Face aux futurs, Interfuturs, OCDE.
1979 : Agriculture : Towards 2000, FAO.
1979 : Industry 2000 : New Perspectives, ONUDI.

المصدر المهدي ،ص . 184 .

(8) نفس المصدر ص . 33 .

(9) د . خير الدين حسيب ، **مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات** التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1988 .

(10) نفس المصدر ص . 189 – 190 .

(11) المهدي ، ص . 356 .

(12) نفس المصدر ، ص . 367 .

(13) Paul D. Montagna, Occupations and Society : Toward a Sociology of the Labo Market, John Wiley and Sons, New York, 1977, p. 49.
(14) Ibid, pp. 50-51.
(15) Ibid, p. 51.
(16) Ibid, p. 52.

(17) جدول يوضح توزيع توزيع المستخدمين على القطاعات الثلاث في عدد من البلدان (بالنسب) .

(18) المهدي ، ص . 123 .

(19) الملف الاحصائي ، احصائيات الثقافة في الوطن العربي ، **المستقبل العربي** ، العدد 123 ، 1989 ، ص . 178 – 180 .